

سيناريوهات محتملة لمصير خطة الضم

وبخصوص السيناريو الرابع، الذي يتوقعه ابونصار، فهو أن يذهب نتنياهو إلى ضم ما هو أكبر من 30 في المئة من الضفة من أجل إرضاء المستوطنين الإسرائيليين وهو ما قد يفاجئ الكثيرين حول العالم.

وكان محللون إسرائيليون قد قالوا في الأيام الماضية، إن نتنياهو قد يجد من السهولة ضم الكتل الاستيطانية الكبرى بالضفة الغربية وهي معاليه أدوميم وغوش عتصيون وأريئيل، ولكنه يجد صعوبة بالغة لدى المجتمع الدولي بقبول ضم غور الأردن والمستوطنات النائية في داخل الضفة الغربية.

وفي هذا الصدد قال ابونصار "اعتقد أن السيناريو الثاني (تنفيذ الضم على مراحل) هو الأقوى، ولكن هذا يعتمد على حد كبير على استمرار الضغوط من الدول العربية والأوروبية والإسلامية والدولية، للتراجع عن خطوات الضم".

وأضاف "اعتقد أن نتنياهو يتراجع بين الخيارين الأول والثاني، ولكن إذا ما تعاضمت الضغوط الدولية عليه، فإنه قد يؤول خطوة الضم (السيناريو الأول)، أما إذا ما كانت المعارضة ضعيفة، فإنه من المرجح أن يعتمد الخيار الثاني".

ورأى ابونصار أن "تفة محاولات أوروبية وعربية لدفع نتنياهو إلى تأجيل الضم، إلى ما بعد الانتخابات الرئاسية الأمريكية في نوفمبر المقبل".



وادي أبونصار
القبول بالخطة يمهّد الطريق أمام المزيد من عمليات الضم

وقال "هناك توقعات بأنه في ضوء ما يجري في الولايات المتحدة الأمريكية فإن فرص ترمب بالفوز بولاية رئاسية ثانية باتت ضعيفة، وفي هذه الحالة فإن من المرجح أن يصل المرشح الديمقراطي جو بايدن إلى البيت الأبيض علماً بأنه أعلن في أكثر من مناسبة معارضته للضم وتمسكه بحل الدولتين".

وأضاف ابونصار "استناداً إلى هذه التوقعات، التي اعتقد أنه يتفق معها الكثير من العرب والأوروبيين، فإن القبول بضم إسرائيل ولو 1 في المئة من الضفة الغربية سيكون من شأنه تمهيد الطريق أمام المزيد من عمليات الضم في المستقبل، ولذلك فإنه يجب عدم التراخي في هذا الأمر".

وتابع "اعتقد أن هذه التقديرات صحيحة، ولكنها تستلزم المزيد من الضغط على إسرائيل لعدم تنفيذ أي عملية ضم، مع الإصرار على إعادة إطلاق عملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين على أساس قرارات الشرعية الدولية وبإبالية دولية".

لكنه أشار في المقابل إلى أن هناك أيضاً مخاوف إسرائيلية من إمكانية مغادرة ترمب للبيت الأبيض.

وكان نتنياهو قد سعى للحصول على ضوء أخضر من البيت الأبيض، لبدء عملية الضم في الأول من يوليو، لكن المشاورات الأمريكية الداخلية انتهت الخميس دون نتائج.

لكن مسؤولاً كبيراً في البيت الأبيض، قال في بيان إنه "بعد انتهاء هذه المداولات كانت اجتماعات هذا الأسبوع مثمرة، سيسعد السفير الأمريكي في إسرائيل ديفيد فريدمان إلى إسرائيل مع المبعوث الخاص في بريكوفيتش، وعضو لجنة رسم الخرائط سكوت ليت للمزيد من الاجتماعات والتحليل؛ لا يوجد حتى الآن قرار نهائي بشأن الخطوات التالية لتنفيذ خطة ترمب".



تعديل الخطة غير مستبعد

القدس - تزايدت قبيل أيام قليلة من بدء إسرائيل تنفيذ خطة ضم أراض في الضفة الغربية، التكهنات بشأن طبيعة الوضع مستقبلاً في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

وبحسب المحللين، يواجه رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، مع اقتراب الأول من يوليو إشكاليات داخلية وإقليمية ودولية، ما قد يجبره على تعديل مخططات الضم.

ويستند المراقبون لدى تعليقاتهم لتصورهم بأن نتنياهو قد يدفع لتغيير الخطة، على أنه لم يحدد موعداً لاجتماع خاص للحكومة أو المجلس الوزاري المصغر للشؤون الأمنية والسياسية "الكابينت"، أو حتى الكنيست لبحث مخططات الضم.

وسبق لنتنياهو أن مضى قدماً بمخططات عارضها الفلسطينيون والمجتمع الدولي، بما فيها الاستيطان، ما يجعل تراجعها عن مخططات الضم غير مضمونة.

وأعلن الفلسطينيون والغالبية من الدول العربية والإسلامية معارضتهم الشديدة لمخطط الضم، فيما حذرت العديد من الدول الأوروبية من أن تنفيذ مخطط الضم لن يمر دون رد.

ويواجه نتنياهو صعوبات في إقناع شريكه وزير الدفاع بني غانتس، بقبول ضم 30 في المئة من الضفة الغربية، فيما يعارض اليمين الإسرائيلي مقايضة هذا الضم، بقبول إقامة دولة فلسطينية على 70 في المئة من الضفة الغربية.

ويرى وادي أبونصار، الخبير في الشؤون الإسرائيلية، أن مجمل هذه التطورات تضع نتنياهو أمام 4 سيناريوهات رئيسية.

وتتباين السيناريوهات المتوقعة بين التأجيل، أو الضم على مراحل، أو تنفيذه اعتماداً على "صفقة القرن" الأميركية (30 في المئة من مساحة الضفة)، أو ضم مساحات أكبر من المعلن بهدف إرضاء المستوطنين.

ويقول أبونصار إن "السيناريو الأول هو أن يستخدم نتنياهو المعارضة الفلسطينية والعربية والدولية، وعدم وجود اتفاق مع الإدارة الأميركية على خرائط الضم، كغطاء ومبرر لتأجيل الخطوات التي كان من المقرر أن يعلن عنها في الأول من يوليو إلى موعد لاحق".

ويضيف "في هذه الحالة، سوف يلعب على عامل الوقت، وبالتالي سيقبى الضم على جدول الأعمال، ولكن دون أن يحدد موعداً دقيقاً له، وقد يعتمد على تنفيذ في أي وقت، مع ترجيح أن يتم ذلك قبل الانتخابات الرئاسية الأمريكية في نوفمبر المقبل".

أما السيناريو الثاني، بحسب أبونصار، فهو أن يلجأ نتنياهو بالاتفاق مع الإدارة الأميركية إلى تنفيذ الضم على مراحل، بحيث يبدأ بالكتل الاستيطانية الكبيرة القريبة من مدينة القدس مثل معاليه أدوميم، شرق القدس، وغوش عتصيون، جنوب المدينة.

ومن الممكن أن يشمل ذلك أيضاً كتلة أريئيل، شمالي الضفة الغربية، وهذا يعني أن الضم سيبدأ بخطوات صغيرة متراكمة دون تنفيذ دفعة واحدة على 30 في المئة من مساحة الضفة الغربية.

ويرى أن السيناريو الثالث، يتمثل بأن يعلن نتنياهو أن خطة الرئيس الأميركي دونالد ترمب المعروفة بصفقة القرن تسمح لإسرائيل بضم 30 في المئة من الضفة الغربية، وأنه سينفذ هذا الضم كما ورد في الخطة، دون الالتفات إلى المعارضة الفلسطينية والعربية والدولية وخاصة الأوروبية.

ماذا وراء التعنت الإثيوبي في قضية سد النهضة

أديس أبابا تخطط لدخول الصراع على الهيمنة في منطقة شرق أفريقيا



مصير غامض لسد مثير للخلافات

بالتعاون مع إثيوبيا، لكن ذلك أمر ترفضه مصر لأنه يغير جغرافيا النهر ويقود إلى تغيرات في الجغرافيا السياسية للدول، ولذلك يحمل التشديد مع الخطة الإثيوبية لسد النهضة مكونات استراتيجية لم تعد خافية، يقود النزاع فيها إلى نتائج وخيمة، وتلقي بظلالها على الكثير من الثوابت المصرية، وفي مقدمتها التعاطي مع ما يجري الآن على أنه معركة وجود تتطلب بقطعة قبل أن تفاجأ الدولة بتحويلات تؤثر على بيئتها الإقليمية.

تسعى إثيوبيا إلى وضع خطوط فاصلة للإقليم الذي تعيش فيه، وهي تدرك أن التحركات الرامية في شرق أفريقيا يمكن أن تؤدي إلى تغيرات قد يصعب عليها ملاحظتها، إذا لم تسبق وترسم بنفسها معالم الخارطة التي تريدها، ففي ظل سباق بعض القوى الإقليمية لوضع أقدمها في المنطقة

سوف تتوارى إثيوبيا التي تتغذى على قدرتها في الاستحواذ على بعض أوقافها، والقبض عليها لتكريس نفوذها وزيايتها، ومنع الآخرين من استغلال مساحة الفراغ التي تسببها في الإقليم.

أهمية سد النهضة تتجاوز حماية المشروع القومي ليتضح أنها خطة متكاملة تدفع إلى تغيير محددات المنظومة الإقليمية

ترى إثيوبيا أن امامها فرصة جيدة للسيطرة والهيمنة على منطقة شرق أفريقيا، بما يمكنها من إعادة ترتيب أمورها الداخلية على أساس فائض القوة الممتدة التي توفرها لها هذه التوجهات، وبالتالي سد المنافذ على أي من التصورات التي تتبناها جهات محلية نحو الاستقلال وتقرير المصير، اعتماداً على حالة التلاحم الجغرافي والقبلي عند بعض الجماعات الجهوية. وهو ما يجعل سد النهضة أكبر من ورقة تنموية.

ترى مصر أن فوزها في هذه المعركة بالأدوات الدبلوماسية يعزز نهجها السلمي، ويؤكد أنها قادرة على حسم أزمتها الإقليمية دون حاجة إلى استخدام خشونة تملك منها فائضاً كبيراً، ويعزز نفوذها في الفضاء الأفريقي الذي غابت عنه لفترة، لأن مشروع سد النهضة دخل طوراً جعله أزمة مصيرية تتعلق بتهيبه وحضور الدولة المصرية.

هنا تسعى أديس أبابا للإبلاغ بأن هذا الرمز والمقعد لدول شرق أفريقيا في هذه القضية.

أغرى فائض المياه الكبير قيادات إثيوبيا على السعي حثيثاً لتسليعها، وهو حديث قديم لم يجد العوامل المساندة له في حقب سابقة، ومع تدشين سد النهضة يمكن منحه دفعة مادية ومعنوية كبيرة، فعندما تراجع معدلات المياه في كل من مصر والسودان يتسنى طرح فكرة البيع، ومع أن القضية بعيدة بحكم قوانين الأنهار التي تحدد أطر العلاقات بين الدول المتشاطئة، غير أن الحاجة أم الاختراع، ويمكن أن تتبدل بعض التقديرات وتدخل عصراً جديداً من المساومات.

خطوة تتبعها خطوات

جعلت هذه المسألة إثيوبيا، وغيرها، تتبنى مبكراً عملية إعادة النظر في الحصاص التاريخية التي تحصل عليها كل دولة وفي مقدمتها مصر، دون النظر إلى الاحتياجات المتزايدة، ومعاناة السكان المستحرة من شح حقيقي في المياه حالياً، وبمزيد من الضغط وإقرار سياسة الأمر الواقع

تعتقد أديس أبابا أن القاهرة سوف تقبل في النهاية بالصيغة التي تحددها. وبناء على ذلك تلجأ أديس أبابا للرؤنة تارة والتشدد تارة أخرى، لكنها لم تتزحزح في أي من مراحل التفاوض مع موقفها، وفي أوج ما ترد حول التفاهات الكبيرة التي جرت في أي من المحطات السابقة تلوح إثيوبيا برغبتها في تطبيق فكرتها صراحة أو ضمناً، حتى تشعق الإثيوبيون بفكرة أن النهر نهرهم وهم أولى برسم الطريق لاستثماره ولا أحد يجب أن يشاركهم فيه، الأمر الذي يضرب عرض الحائط بالكثير من القوانين التي تنظم عملية استغلال الأنهار الدولية.

ينطوي تمرير سد النهضة بالصيغة التي تريدها إثيوبيا على رغبة لفتح المجال أمام تشييد المزيد من السدود، فاديس أبابا لديها خطة محكمة في هذا الفضاء تساعد على زيادة وتيرة التوظيف الاقتصادي للطبيعي، بمعنى عدم يتخطى البعد المحلي، وكلما تضاعفت تمكنت من تكريس تسليع المياه للدول التي تحتاجها، تمهيداً لخروج مجرى النهر عن سياقه الطبيعي، بمعنى عدم استبعاد مَد المياه لأماكن لم يصلها النهر على مدار التاريخ، بحجة أن هناك فائضاً يمكن تصديره.

جرى تداول هذه القضية في أوقات كثيرة عندما أشارت الأصابع إلى حاجة إسرائيل للاستفادة من مياه نهر النيل لدى الكثير من شعوب أفريقيا، ومن

يحيل التعنت الإثيوبي والإصرار على البدء في ملء الخزان في قضية سد النهضة إلى أن أهمية الملف بالنسبة لأديس أبابا تتجاوز رواية أن المشروع قومي بل يدخل في خطة تريد تغيير محددات المنظمة الإقليمية. ورغم انطلاق مجلس الأمن في مناقشة الملف بطلب من القاهرة، فإن المسألة تعقدت أكثر إلى درجة أنه بات من الصعب التمكن بالخيارات والسيناريوهات المنتظرة مستقبلاً.

الإقليمية في قضايا تصدير الكهرباء، وتسليع المياه، وتشديد سدود أخرى، وتدشين إثيوبيا كرقم رئيسي في معادلة التزاحم على الهيمنة في منطقة شرق أفريقيا.

يجد الراصد للخطاب السياسي والإعلامي استنتاجات متفرقة من هذا النوع، تستخدم عبارات غير مباشرة، يبدو العنصر المشترك بينها حق إثيوبيا التصرف في المياه بالطريقة التي تريدها، إلى درجة أن هذا المحدد أصبح خطاباً شعبياً تتداوله القيادات والنخب والمواطنون بإسراف، ودون التدقيق في مكوناته الرئيسية، وأهمها أن النيل الأزرق نهر دولي، وهناك قوانين تحكم عملية استخدام الأنهار، والتعدي عليها قد يهدد الأمن والسلام الإقليمي.

يصر هؤلاء على تجاهل الضوابط أو غض الطرف عنها عمداً، لأن المقصود تحقيق جملة من الأهداف كي تحدث هزة قوية في بعض المسلمات التي اعتادت الدول على التعامل بها، وإبرازها وضع قيود على حق كل دولة في إقامة السدود لتوليد الكهرباء من مياه النيل، في حين ترى إثيوبيا أن تصدير الكهرباء مشروع واعد في بيئة داخلية وإقليمية تفقر لذلك، وبالتالي الكميات الكبيرة التي سيوفرها سد النهضة كافية لتكون أحد المصادر المهمة للدخل القومي.

يمثل تصدير الكهرباء من إثيوبيا ورقة ضغط على الدول المحيطة بها، ومعظمها يفتقر لهذه السلعة الحيوية، ولجا خطابها دوماً إلى التركيز على زاوية فقر هذه السلعة في الإقليم عموماً، وتصبح إثيوبيا المنفذ له من الثلام، وبأسعار في متناول الدول الصديقة والقريبة التي تعاني من شح كبير في الكهرباء، ومن الضروري أن تجد أديس أبابا مساندة أفريقية، وقد فعلت ذلك لوقت طويل مع السودان، واستفاق ووجد أن خسارته من السد تفوق مكاسبه في الكهرباء.

اصطحب تغيير موقف الخرطوم معه تداعيات على صعيد تقوية الموقف المصري، لكنه لم يغير قناعات إثيوبيا، لأن حساباتها تتجاوز حدود السودان في تصدير الكهرباء كدلالة على النور والخروج من التبعية، والتي تجد رواجاً لدى الكثير من شعوب أفريقيا، ومن

محمد أبو الفضل
كاتب مصري



القاهرة - بدأ مجلس الأمن الدولي مناقشة ملف سد النهضة الإثيوبي، الاثنين، بناء على طلب مصري، في وقت أصبح فيه الاتحاد الأفريقي أكثر اهتماماً عقب عقد قمة مصغرة الجمعة، بقيادة دولة جنوب أفريقيا، رئيسة الدورة الحالية للاتحاد الأفريقي، حضرها قيادات مصر والسودان وإثيوبيا.

وأكدت بيانات رسمية صدرت في كل من القاهرة والخرطوم أن القمة نجحت في حث أديس أبابا على وقف ملء خزان حتى التوصل إلى اتفاق ملزم.

إصرار على الملء

جاءت المعلومات التالية من إثيوبيا لتشير إلى عزمها الملء أوائل يوليو المقبل، وحوى بيان الاتحاد الأفريقي عن القمة مفردات غير متطابقة تماماً مع البيانات التي صدرت عن الدول الثلاث، لم تقطع بالربط بين الملء والاتفاق، ولم تنف نية أديس أبابا الالتزام بتوقيع اتفاق أولاً، وتركت الألفاظ المطاطة التفسير لكل دولة، حيث يمكنها أن تجد ما يريحها مؤقتاً.

تؤكد هذه العليات أن أزمة سد النهضة ممتدة، على مستويات مجلس الأمن والاتحاد الأفريقي والدول الثلاث لفترة من الوقت، ويصعب معها تحديد الخيارات المنتظرة، فلا تزال المسافة بعيدة بين الدول الثلاث، وبحيث تنزويها إلى خطوات وتنازلات من كل طرف، ولم تظهر معالم واضحة تشي بأن هناك فرصة لذلك في الأفق، فموقف إثيوبيا ثابت في جوهره مع كل الجهود التي بذلت للتفاهم والتقارب وتوقيع اتفاق يحظى برضاء الجميع، ومصممة على نجاحها في عدم التخلي عن المشروع بالطريقة التي جرى بها هندسته استراتيجياً.

تتجاوز أهمية سد النهضة حكاية أنه مشروع قومي وتنموي لتتف حول الشعوب الإثيوبية، لمنع التفكك والتشرذم والحد من تضخم المشكلات الداخلية، إلى كونه خطة متكاملة تزيد تغيير الكثير من محددات المنظومة